بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

أما بعد : فقد سئلت عن منشور في مواقع التواصل تضمن أربعة أحاديث نبوية متعلقة بإكرام الضيف هل صحت عن النبي ﷺ ؟ وهل ننشرها في مواقع التواصل ؟

ولفظ المنشور : البيت الذي يكثر فيه الضيوف ... بيت يحبه الله ... ما أجمل البيت المفتوح للصغير والكبير. بيت تتنزل فيه رحمات وبركات السماء ..

١- قال رسول الله ﷺ :"إذا أراد الله بقوم خيرًا أهدى لهم هدية". قالوا : وما تلك الهدية؟ قال :"الضيف ينزل برزقه، ويرتحل بذنوب أهل البيت".

٢- وقال ﷺ :"كل بيت لا يدخل فيه الضيف لا تدخله الملائكة".

٣- وقال ﷺ :"الضيف دليل الجنة".

٤- وقل ﷺ :"من كان يؤمن بالله واليوم فليكرم ضيفه".

إذا أعجبك المنشور ... صل على سيدنا مُحَمَّد وآله".

فأجبت :

أولًا : من حيث ثبوت هذه الأحاديث :

فهذه الأحاديث كلها لا تثبت إلا قوله ﷺ :"من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه".

فهذا جواب مجمل وإليك التفصيل.

الحديث الأول : قال رسول الله ﷺ :"إذا أراد الله بقوم خيرًا أهدى لهم هدية". قالوا : وما تلك الهدية؟ قال :"الضيف ينزل برزقه، ويرتحل بذنوب أهل البيت".

هو حديث ضعيف؛ ضعفه[1] العلامة مُحَمَّد ناصر الدين الألباني –رحمه الله تعالى–.

الحديث الثاني: قال رسول الله ﷺ :"كل بيت لا يدخل فيه الضيف لا تدخله الملائكة".

فلم أقف عليه في شيء من كتب الحديث، ووقفت عليه في بعض مراجع الروافض.

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥/١٣٨رقم٢١١٧).

ووقفت عليه موقوفًا على أنس ﷺ بلا إسناد، فقد ذكره أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة[٢]، والغزالي في إحياء علوم الدين[٣].

الحديث الثالث : قال رسول الله ﷺ :"الضيف دليل الجنة".

فلم أقف عليه في شيء من كتب الحديث، وذكره الثعالبي في كتابه التمثيل والمحاضرة (ص: ٤٢٩)، ولم يذكر أنه حديث أو أثر، ولم يذكر إسناده.

الحديث الرابع : قال رسول الله ﷺ :"من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه".

هو حديث متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :"مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ"[٤].

ثانيًا: من حيث نشر هذا المنشور :

فلا يجوز نشره لتضمنه ثلاثة أحاديث غير ثابتة عن النبي ﷺ.

فإن قيل : هذه الأحاديث التي لا تصح معناها حسن وطيب فلماذا لا تنشر ؟

فالجواب : حُسْنُ المعنى، وكون الكلام جميلًا لا يعني صحة نسبة الحديث للرسول ﷺ، قال الحافظ المزي :"ليس لأحدٍ أن ينسب حرفًا يستحسنه مِن الكلام إلى الرسول ﷺ، وإنْ كان ذلك الكلام في نفسه حقًا، فإنّ كلَّ ما قاله الرسولُ فهو حقّ، وليس كل ما هو حقّ قاله الرسول. فليُتأمّل هذا الموضع فإنّه مزلَّة أقدام ومضلَّة أفهام، وقد نبَّه الرسول ﷺ على ذلك بقوله في الحديث الصحيح[٥] :"إنّ كذبًا عليَّ ليس ككذبٍ على أحد، فمن كذب عليَّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار"[٦].

---

(٢) (٢٠٣).

تنبيه : كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، يروج على أنه كتاب أدبي وممتع، لكن في حقيقة أمره هو كتاب فيه أمور سيئة وغموض وفلسفة، وأبو حيان التوحيدي معتزلي صوفي فلسفي فأي خير في كتبه. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١١٩/١٧).

(٣) (١٣/٢).

تنبيه : كتاب إحياء علوم الدين مليء بالأحاديث الضعيفة والمكذوبة بل وما لا سند له أصلًا، وفيه كثير من الأمور التي لا تصح عن النبي ﷺ، ولا تشرع.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح (١١/٨رقم٦٠١٨)، ومسلم في الصحيح (٦٨/١رقم٤٧).

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (٨٠/٢رقم١٢٩١)، ومسلم في الصحيح (١٠/١رقم٤) من حديث المغيرة ﷺ.

(٦) الجامع لأجوبة المزي (١١٢رقم٢٣).

فإن قيل : هل يعمل بها في فضائل الأعمال ؟

فالجواب : هذه الأحاديث لا تجوز نسبتها للنبي ﷺ، ولا نشرها !!!

وإليك الدليل :

قال رسول الله ﷺ :"مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"(٧).

وقال رَسُولُ اللهِ ﷺ :"كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"(٨).

وقال عَبْداللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ :"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"(٩).

وقال رسول الله ﷺ :"إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ، فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"(١٠).

وقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ :"كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا فَفَرَغَ مِنْهُ، قَالَ :"أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ"(١١).

وقال عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: قُلْنَا لِزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: حَدِّثْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقَالَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ﷺ :"كَبِرْنَا وَنَسِينَا، وَالْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَدِيدٌ"(١٢).

فدلت هذه الأحاديث النبوية والآثار السلفية على الأمور التالية :

- **خطورة نقل ونشر الأحاديث دون تأكد من ثبوتها عن النبي ﷺ.**

---

(٧) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (٨/١) من حديث سمرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما.

(٨) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (١٠/١) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح (٣٣/١رقم١٠٧).

(١٠) أخرجه الإمام أحمد في المسند(٢٢٥/٣٧رقم٢٢٥٣٨)،وابن ماجه في السنن(١٤/١رقم٣٥) من حديث أبي قتادة ﷺ. وحسنه الألباني.

(١١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٨٥/٢٠رقم١٣١٢٤)، وابن ماجه في السنن (١١/١رقم٢٤). وصححه الألباني.

(١٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥٨/٣٢رقم١٩٣٠٤)، وابن ماجه في السنن (١١/١رقم٢٥). وصححه الألباني.

- أن الكذب يطلق على تعمد الكذب، ويطلق على الخطأ؛ فالزبير ﷺ خاف من الخطأ في الرواية، واستدل بقوله ﷺ :"من كذب علي ...".
- عدم الإكثار من نشر الأحاديث إلا بعد التأكد من صحتها حتى لا يقع في الخطأ.
- حرص الصحابة ﷺ على نقل الأحاديث كما سمعوها، وخوفهم من الخطأ في الحديث مع حفظهم وورعهم وتقواهم ﷺ.
- أن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد؛ لأنه وحي كما قال تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ ، وقال رسول الله ﷺ :"إنّ كذبًا عليَّ ليس ككذبٍ على أحد، فمن كذب عليَّ متعمِّدًا فليتبوّأ مقعده من النار".

فدلت الأدلة أنه يجب على كل مسلم ومسلمة عمومًا، وخصوصًا أهل العلم أن لا يذكروا حديثًا إلا بعد أن يتثبتوا من صحته.

ثالثًا : قوله في آخر المنشور : إذا أعجبك المنشور ... صل على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه".

فيه تنبيهان :

التنبيه الأول : تخصيص الصلاة على الرسول ﷺ عند الإعجاب بالشيء لا دليل عليه، فلا ينبغي أن يُتخذ سنة.

نعم الصلاة على الرسول ﷺ تشرع بعد الأذان، ويوم الجمعة، ومع الدعاء، وتشرع الصلاة دائمًا، قال أُبَيّ بْنُ كَعْبٍ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُكْثِرُ الصَّلَاةَ عَلَيْكَ فَكَمْ أَجْعَلُ لَكَ مِنْ صَلَاتِي؟ فَقَالَ ﷺ :"مَا شِئْتَ". قَالَ: قُلْتُ: الرُّبُعَ، قَالَ :"مَا شِئْتَ فَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ"، قُلْتُ: النِّصْفَ، قَالَ :"مَا شِئْتَ، فَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ"، قَالَ: قُلْتُ: فَالثُّلُثَيْنِ، قَالَ :"مَا شِئْتَ، فَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ"، قُلْتُ: أَجْعَلُ لَكَ صَلَاتِي كُلَّهَا قَالَ :"إِذًا تُكْفَى هَمَّكَ، وَيُغْفَرُ لَكَ ذَنْبُكَ"[١٣].

---

(١٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٥/١٦٦رقم٢١٢٤٢)، والترمذي في السنن (٤/٦٣٦رقم٢٤٥٧).
والحديث حسنه الترمذي، والألباني.

التنبيه الثاني : لا تشرع زيادة "سيدنا" في التشهد، وفي الصلوات الإبراهيمية لأنها من باب الأذكار التي يلتزم بلفظها، قال مُحَمَّد ناصر الدين الألباني :"الذي نعتقده ونَدين الله تعالى به أن نبينا محمدًا ﷺ هو سيدنا؛ بل هو سيد كل آدمي شاء أم أبى.

والذي ينبغي البحث فيه هو النظر في جواز زيادة هذه اللفظة فيما شرعه صلى الله عليه وسلم من صيغ التشهد، والصلوات الإبراهيمية؛ التي أمر بها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على كيفيات مختلفة، وليس في شيء منها هذه اللفظة؛ ولذلك فإنا نقطع بأن الحق مع المانعين من ذلك؛ لأننا نعتقد أن زيادة هذه اللفظة لو كانت مما يقربنا إلى الله زلفى؛ لأمرنا بها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولما أغفل أمرها؛ فعدم أمره ﷺ لنا بتسويده في الصلاة يدل على أنه لا يجوز التقرب إلى الله تعالى بذلك، ومن فعل ذلك؛ فقد استدرك عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونسبه إلى القصور"[١٤].

وقال أيضًا :"ذكر السيادة في الصلاة على النبي ﷺ وبخاصة في الصلاة في التشهد فهذا لا يشرع ويكره كراهة تحريمية؛ لأن الأوراد مبنية على التوقيف يعني كما علمنا ندعو ونصلي على النبي ﷺ ولا نزيد فيها لفظًا ولو كان هذا اللفظ لائقًا به عليه الصلاة والسلام فلا نقول في الصلاة عليه اللهم صل على سيدنا مُحَمَّد"[١٥].

وقال مُحَمَّد العثيمين :"قول بعض الناس :"اللهم صل على سيدنا مُحَمَّد" قول مخالف لما جاءت به السنة، فلا تقل: "اللهم صل على سيدنا مُحَمَّد".

هو سيد لك قلته أم لم تقله، لكن إذا كنت تعتقد أنه سيد حقيقةً فالتزم قوله، لأن السيد هو المتبوع، فإذا كنت تقول: "سيد" لا تخرج عن قوله، ولا تخرج عن توجيهه وإرشاده وتعليمه، وهو لم يقل لأمته: "قولوا: اللهم صل على سيدنا" قال: "قولوا: اللهم صل على مُحَمَّد"، وأنت إذا كنت تعتقد أنه سيدك حقيقة، فإن السيد لابد أن يكون مطاعًا"[١٦].

كتبه

أحمد بن عمر بن سالم بازمول

الاثنين ٢٨ / ذو الحجة /١٤٤٤هجري

---

(١٤) انظر: أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٣/٩٤٢).

(١٥) انظر: فتاوى الألباني بجدة – الشريط ٣٠ (الفهرسة رقم–٤).

(١٦) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (٢/١٦٢).